الأسبوعي

نهضة مصر

العدد 1636 السنة السادسة - الخميس - الجمعة 28 -29 مايو 2009 4- 5 من جمادالآخرة 1430 هجرية — 16 صفحة - الثمن: جنيه واحد — www.gn4me.com/nahda

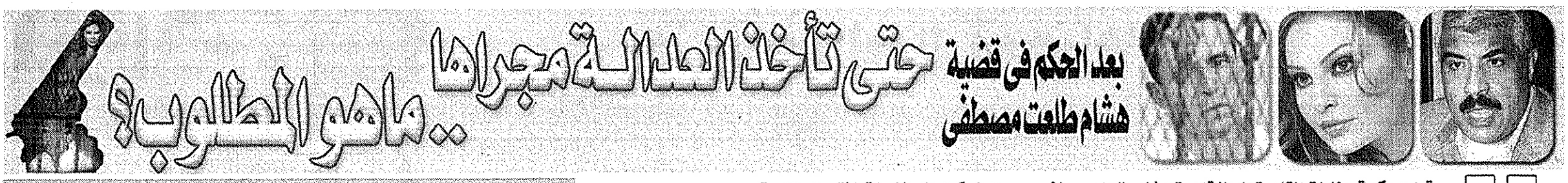

بعد الحكم فى قضية هشام طلعت مصطفى
حتى تأخذ العدالة مجراها.. ماهو المطلوب؟

قرار محكمة جنايات القاهرة باحالة اوراق هشام طلعت مصطفى ومحسن السكرى الى فضيلة المفتى فى قضية مقتل الفنانة اللبنانية طرح العديد من التساؤلات أبرزها سوزان تميم ما هى مقومات وجود عدالة ناجزة؟ او بمعنى آخر ما هى الامور التى اذا حدثت يكون لدينا عدالة ناجزة؟ وهل ترسيخ هذه العدالة يحتاج امورا معينة؟ وفى السطور التالية نحاول ان نجيب عن هذه الاسئلة مع نشطاء المجتمع المدنى.

نشطاء حقوق الإنسان:
التزام الدولة بالقانون.. شرط لتحقيق العدالة

يرى حافظ سعدة المحامى والامين العام للمنظمة المصرية لحقوق الانسان ان الموجود حاليا فى المحاكم يتناقض مع الآدمية والمحاكم غير مؤهلة سواء فى المبانى او المحامين او المدعين وحتى القضاة وهذا يستدعى تدخلا من جانب الدولة للارتقاء بالعدالة المصرية.

يشير ابو سعدة الى ان انعقاد الخصومة يتم التلاعب فيها عن طريق قلم المحضرين فلا يتم اعلان المواطن بالدعوى ولا تصل اليه بشكل مباشر وهذه نقاط سلبية خطيرة عند قلم المحضرين ، كما ان بقاء الدعوى سنوات طويلة عند الخبراء يطيل امد النزاع بين المتخاصمين ويأتى تنفيذ الاحكام بمشكلات خطيرة يجعل العدالة منقوصة فنحن فى حاجة الى ثورة فى العدالة ويشير ابو سعدة الى ان مركز معلومات القضاء قدر ان عدد القضايا التى ترد للمحاكم سنويا مليون و٣٠٠ الف قضية ، وان هذه القضايا منها ٨٠٠ الف قضية للمحاكم الابتدائية و٣٠٠ الف قضية لمحاكم الاستئناف و٢٠٠ الف للنقض كما ان عدد الاحكام النهائية التى تصدرها المحاكم لا يتعدى ٣٠٠ الف حكم سنويا، كما ان عدد القضايا المحالة من المحاكم الى مكاتب الخبراء خلال الفترة من اول عام ٢٠٠٧ وحتى ٣٠ نوفمبر الماضى بلغت ٣٥٠ الفا و٢٩٦قضية ومامت تحصيله من غرامات لايتعدى ٣٠٪ من قيمة الغرامات والمخالفات الصادر لها احكام قضائية.

واضاف اننا فى حاجة لاعادة النظر فى كثير من الامور الخاصة بتسريع الفصل فى القضايا لان ذلك يمثل قمة الظلم على المواطن، ويضيف ان لدينا كمواطنين ثقافة غريبة فى الجدل والخصومة فننقل القضية من الدائرة الاولى الى الاستئناف الى النقض مما جعل هذه القضايا تفوق المليون سنويا، مشيرا الى قضية خطيرة وهى انتداب بعض القضاة للعمل فى بعض الجهات الادارية للدولة مما يعيق عملهم الاساسى فى الفصل فى القضايا التى تنظر فى المحاكم المختلفة ومن هنا ينشأ تأجيل القضايا وهى من اخطر الانتهاكات التى يتعرض لها حق المواطن فى العدالة الناجزة؟

اكد ناصر امين مدير المركز العربى لاستقلال القضاء والمحاماة ان مصر بحاجة الى مجموعة من الاجراءات الجذرية والكثيرة لتكون العدالة بها ناجزة، فهناك متطلبات على مستوى التشريعات، واخرى على مستوى الاجراءات، والاخيرة متعلقة بادارة مرفق العدالة وكل ما يتعلق بالمحاكم والقضاة.

وقال: التشريعات ٨٠٪ منها قديمة ومعظمها مر عليها اكثر من اربعين عاما وهو ما يعنى انها تحتاج لتعديل يتماشى مع المستجدات عموما وفيما يتعلق بالاثبات وجمع الادلة خاصة ، وعن الاجراءات يجب مراجعة كل القوانين خاصة قانون المرافعات والاجراءات الجنائية حتى يساهما فى الاسراع فى الفصل فى النزاعات لان العدالة البطيئة تعد ظلما ولذا يجب مراجعات كل هذه الامور لتكون هناك اجراءات سريعة والاحكام ناجزة ونافذة بمعنى ان تحترم الاحكام القضائية بعدما اهينت هذه الاحكام بسبب ظاهرة الامتناع عن تنفيذها وهى الظاهرة التى بدأتها الدولة متمثلة فى السلطة التنفيذية عندما امتنعت عن تنفيذ الاحكام ثم تبعها المواطنون.

وقال فيما يتعلق بادارة مرفق العدالة لا يزال القضاة المصريون يعملون فى ظروف هى الاسوأ فى الدول العربية والمحاكم اشبه بدورات المياه وحجرات النيابة لا تفرق عن ذلك، وكذلك حجرات المحامين سيئة وتحول بينهم وبين اداء دورهم كقضاء واقف، ناهيك عن ان كل مبانى القضاء متهالكة واغلبها ايل للسقوط ، ويضاف الى ذلك انتشار الفساد بصورة مروعة بين معاونى القضاة وهو ما يسىء للقضاء ويبدد جهود القضاة ويضيع حقوق المتقاضين.

يقول الدكتور ايهاب يوسف امين عام جمعية الشرطة والشعب بمصر لا يمكن ان نقول ان لدينا عدالة الا عندما يشعر بها المواطنون ويشعرون بالمساواة وهذا يحتاج الى تعديل فى التشريعات المصرية ومراجعة للقوانين القائمة مع احترام الجميع لاحكام القضاة فمثلا الاجراء المنصوص عليه فى القانون باتخاذ تعهد على اى مواطن بعدم التعرض لغيره كان فى الماضى يعتبر اهانة ويحترمه الناس لانه اجراء فاعل اما الآن فمن يأخذ عليه هذا التعهد يعتبره جزءا من الهزل والسخرية ولا يحترمه وهو ما يعنى ان هذا الاجراء لم يعد له مكان ومثله الكثير من القوانين والاجراءات.

يرى يوسف ضرورة التحول فى العقوبة فى مصر من عقوبة تقييد الحرية الى العقوبات التأديبية كما بدأت فى ذلك دول اوروبية عديدة، وقال ان عقوبات تقييد الحريات بالاضافة الى كونها احيانا تكون مبالغا فيها فمثلا لماذا احبس مواطنا لانه تجاوز اشارة مرور؟ فانها ايضا مكلفة للدولة، اما العقوبات التأديبية فهى رادعة وتوفر ايضا على الدولة امورا لاننى عندما احكم على من قدم بمخالفة بتأدية خدمة عامة فاننى استفيد من ناحيتين الاولى اننى اعاقبه دون تقييد لحريته، والثانية اننى استفيد مما يؤديه ولا اكلف الدولة اموالا لاطعامه واقامته داخل سجن.

يقول محمد زارع مدير المنظمة العربية للاصلاح الجنائى ان المشكلة فى مصر تتلخص فى هيمنة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية وطالما هناك ضلع اكبر فى مثلث العدالة ستظل مشكلات عدم حصول الناس على حقوقهم عبر التقاضى فى مصر.

ويضيف ان السلطة التنفيذية لها اليد الطليا المسيطرة على كل شىء كما ان كل القوانين التى تم اصدارها خلال السنوات الماضية كانت تسير فى اتجاه واحد وهو تقييد الحريات وسط سيطرة الدولة وفرض مزيد من القيود على كل الحريات.

ويضيف ان السلطة القضائية تسيطر عليها وزارة العدل وهى جزء من السلطة التنفيذية وحينما ظهرت جماعات من القضاة يطالبون باستقلال السلطة القضائية عوقبوا على اثر ذلك وارتدت حركة القضاة للوضع نفسه وظلت الامور فى يد وزير العدل.

ويشير الى ان هذا التغول الذى تمارسه السلطة التنفيذية نتج عنه فى النهاية وجود احكام قضائية لا تنفذ وابرز مثال على ذلك الاحكام الصادرة على اعضاء مجلس الشعب سواء ببطلان نتيجة انتخابهم او صدور احكام ضدهم فى قضايا اخرى حيث تساعدهم الحصانة البرلمانية ومقولة المجلس سيد قراره فى الهروب من تنفيذ العقوبة بينما على الجانب الآخر تهمل الدولة تنفيذ قرارات بالافراج عن معتقلين سياسيين صدر لهم احكام بالافراج ويتم اعتقالهم بانتظام دون التفات لهذه الاحكام.

وبشكل عام يرى زارع ان القاضى فى مصر يعانى من مشكلات نقص القضاة ونقص فى الدوائر القضائية والمحاكم وتكدس شديد وزحام نتيجة زيادة عدد القضايا الناتجة عن زيادة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وهناك احكام زهيدة صادرة على آلاف الاشخاص مما ادى الى زيادة عدد المساجين وتكدس السجون المصرية التى اصبحت عبئا على ميزانية الدولة وهو ما يدفعنا الى المطالبة باستبدال العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة الى عقوبات اخرى مثل الغرامات او القيام بخدمة مجتمعية خلال فترة محددة.

يقول محسن بهنسى رئيس مجلس ادارة جمعية المساعدة القانونية لحقوق الانسان: كى نأمل فى العدالة الناجزة لابد اولا ان تكون الدولة قدوة لمواطنيها وتلتزم بالقانون وتنفيذ الاحكام وتوقف التعذيب فى اقسام الشرطة والمعتقلات، وكذلك لابد من وقف العمل بكل القوانين الاستثنائية كقانون الطوارئ وغيره ويتم الاقرار بحق المواطن بالمحاكمة امام قاضيه الطبيعى وتوقف كل المحاكم الاستثنائية.

يقول: نحتاج لاقرار العدالة الناجزة احترام حقوق الانسان ومنح المواطنين حرياتهم العامة والخاصة وفوق ذلك لابد من تحقيق الاستقلال التام والكامل للقضاء فى مصر فلا يمكن ان يكون لديك عدالة ناجزة او حقيقية او دولة قانون فى ظل قضاء غير مستقل.

اكد بهنسى ان القوانين الاستثنائية والمقيدة للحريات والعمل العام والمجتمع المدنى كلها تشكل عوائق امام العدالة فى مصر، وقال ان هذه القوانين وغيرها مكرسة بصورة اساسية لحماية النظام المصرى ورجاله، وتكبيل من تعتبرهم الدولة معارضين لها، لافتا الى عدم امكانية تحقيق العدالة التى نرجوها ما دام المواطن البسيط لا يشعر بالمساواة مع غيره ويرى ان ذوى النفوذ يرتكبون العديد من الجرائم والمخالفات دون حساب وهو كمواطن بسيط يمكن ان تقيد حريته لمجرد المطالبة بحقه.

اضاف بهنسى: لا يمكن ان نتحدث عن عدالة حقيقية وكل الشعب المصرى رأى ان صاحب عبارة الموت صدر ضده حكم بالحبس فى حين ان كثيرا من العمال والموظفين يتم تقييد حرياتهم واهانتهم وتعذيبهم لمجرد المشاركة فى اضراب بصورة قانونية للمطالبة بأجورهم مثلا!

حدد خالد على المدير التنفيذي لمركز هشام مبارك للقانون اربع خطوات لتحقيق العدالة فى مصر، وهى اولا لابد من الغاء المحاكم الاقتصادية لانها محاكم قطاع خاص فاذا كان انشاء هذه المحاكم غرضه انجاز الاحكام فى القضايا الاقتصادية حفاظا على الاقتصاد فان الطبيعى ان الانجاز يكون فى كل القضايا فالعدالة البطيئة ظلم، ثانيا ان يكون اختيار القضاة وفقا لمؤهلات علمية وليست مؤهلات اجتماعية او وساطة لاننا الآن نجد قضاة الشباب مستواهم المهنى متواضع للغاية ولا يفهمون شيئا فى دور المحامى او اختصاصاته وحدوده وكل هدفهم الاستعلاء على المحامين بعكس القضاة القدماء الذين يكنون كل احترام وتقدير للمحاماة والمحامين ودورهم، ثالثا عمل نظام رقابى على سكرتارية الجلسات والمحضرين لوقف ظاهرة الفساد التى انتشرت بصورة مفزعة داخل هذا القطاع، رابعا: وهو الاهم ايجاد تشريعات عادلة تحمى المجتمع وحقوق افراده بكل مستوياتهم وليست تشريعات يتم تفصيلها لحساب بعض الاشخاص ورجال الاعمال.

اكد خالد ان اقرار العدالة الناجزة يحتاج بالاضافة الى الامور السابقة الى ارادة سياسية من الدولة باحترام العدالة وترسيخ دولة القانون، وهو ما يعنى ان تلتزم الدولة وكل مؤسساتها لا سيما السلطة التنفيذية بالقانون واحكام القضاء فلا يمكن ان نبحث عن عدالة فى وقت تماطل فيه الدولة نفسها فى اقرار العدالة والالتزام بها، كما اننا نحتاج كذلك لتوازن داخل مجلس الشعب بصفته السلطة التشريعية المنوط به اقرار القوانين والتشريعات وتعديلها فلابد ان تعبر تركيبة المجلس عن المواطنين بالفعل.

محمود سيونى
أسعد الحريرى

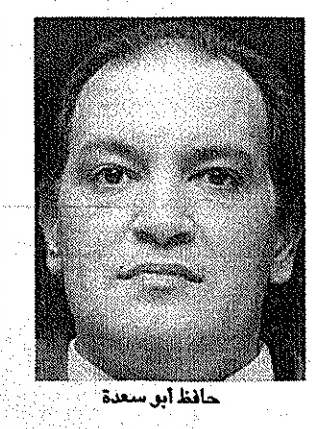
حافظ أبو سعدة

ناصر أمين

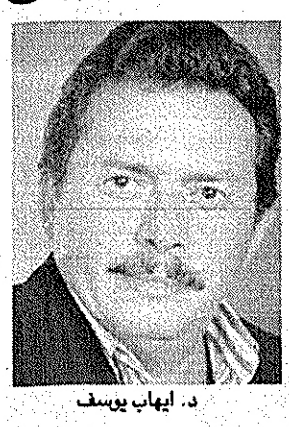
د. ايهاب يوسف

■ حافظ أبو سعدة: الاهتمام بمرفق العدالة بداية الطريق
■ ناصر أمين: التزام الدولة باحترام العدالة.. ينعكس على المواطنين ■ د. إيهاب يوسف: العدالة مرهونة بشعور الناس بالمساواة ■ محمد زارع: هيمنة السلطة التنفيذية هى العائق

سؤال يفرض نفسه
..ولماذا التشكيك فى أحكام القضاء..؟!

■ فوزية عبدالستار: المشرع نفسه افترض أن القاضى قد يخطئ ■ ممدوح الوسيمى: التشكيك سببه الإعلام وتناول الحكم من منظور سياسى

تتعالى أصوات صراخ الأهل بعد الحكم بتحويل ملف أحد المتهمين لمفتى الديار لليت فيه واستطلاع رأى الشرع ومع آهات المتهم وزغاريد أهالى الضحية تطفو على السطح من داخل وجدان الناس البسطاء تدور حول عدم ثقة بعض المصريين فى العدل المصرى وفى أحكام القضاء.. والسؤال لماذا يشكك البعض فى أحكام القضاء رغم أن هناك قضايا أثبتت أننا بالفعل أمام قضاء نزيه لا يشوبه أى تدخلات سياسية من السلطة بدليل القضية المثارة حاليا لرجل الأعمال هشام مصطفى والذى احيلت أوراقه لفضيلة المفتى تمهيدا لنطق الحكم عليه بالإعدام وسواء صدق المواطن أم شكك فى حكم القضاء فإن العدل دائما يأخذ مجراه هذه الحقيقة أكد عليها أساتذة القانون والمحامون ولكنهم ارجعوا تشكيك المواطن إلى بعض القضايا السياسية التى تم تبرئة المتهمين فيها.

أحمد شقير: الشارع يخاطبين الدور السياسى للمتهم والمحاسبة الجنائية

وأيضا إلى المشرع نفسه والذى افترض ان القاضى قد يخطئ أحيانا.. ما المطلوب لكى يأخذ العدل مجراه؟ وماذا ينقصنا حتى لا يشكك الشارع المصرى فى أحكام القضاء؟ هذا السؤال طرحناه على عدد من رجال القضاء.

الدكتورة فوزية عبدالستار السابق للجنة التشريعية بمجلس الشعب تؤكد أن القضاء المصرى منزلة كبرى فى نفوس المصريين من ناحية وبين جميع النظم القضائية فى العالم من ناحية اخرى لانه يتسم بالالتزام والعدل حتى ان شعاره الذى يعلق فى المحاكم دائما الآية القرانية.. «وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل» ولن يتصور احد ان يحيد القضاء المصرى عن هذه القاعدة ولو أن هناك متهما قضت المحكمة ببرئته او حكمت عليه بعقوبة مخففة فإن ذلك يرجع إلى ظروف الدعوى وارتكاب الجريمة فالقضاء لا ينظر إلى القضية على أنها سياسية أو مالية تتداخل مع السلطة. وإنما ينظر لها بموضوعية وهذا ما حدث فى قضية رجل الاعمال هشام طلعت مصطفى عندما اصدر القاضى «قنصوة» أمرا بحظر النشر لعدم التأثر بالجدل السياسى والإعلامى القائم وكما أن القاضى يخشى الله ويحكم بالعدل هكذا تقول د. فوزية فانه أيضا فى نفس الوقت لا يخشى أن يقال انه حكم لاسباب سياسية المهم انه يمسك ميزان العدالة بدقة. كما أرجعت د.فوزية تشكيك البعض فى أن يأخذ العدل مجراه فى بعض القضايا إلى المشرع نفسه والذى افترض أن القاضى قد يخطئ أحيانا لانه بشر وليس معصوما فقانون الاجراءات الجنائية يقر الطعن فى الاحكام وهذا يعنى أن القانون يفترض خطأ غير مقصود من جانب القاضى ويقر أيضا بالطعن أمام أعلى درجة والتى تلاحظ الخطأ وتتجنبه ومن يشكك من الناس البسطاء فى ذلك أو يفترضون أن الخطأ مقصود فهم لا يعرفون القواعد القانونية وطرق الطعن على الأحكام.

وتستطرد د.فوزية عبدالستار لتقول إن القضاء المصرى مستقل عن وزارة العدل بمقتضى النصوص الدستورية وأن الوزارة ليس لها أى دور فى تقييم الأدلة أو الحكم وانما مهامها إدارية فقط.

العدل يأخذ مجراه هذا شيئ بديهى وتشكيك بعض العامة بمن فيهم المثقفون هو فى غير محله. هكذا يقول د.انس جعفر استاذ القانون الجنائى.. مشيرا إلى أن ذلك أبسط قواعد المبادىء العامة للقضاء، سواء كان المعتدى عليه مصرياً أو أجنبياً لان العبرة بالإنسان بصرف النظر عن جنسه أو مستواه وهذا ما جعل القضاء المصرى يشيد بنزاهته غير المصريين وكثير من أساتذة القانون فى العالم. وفى اعتقاد «د. أنس» فليس هناك من يتدخل فى أحكام القضاء لانه صاحب حصانة واستقلال ومن ثم يصعب التشكيك فيه، ومن يتحدث عن تداخل المصالح السياسية مع الاحكام القضائية فهم على حد قول د.أنس «ناس قاعدة فاضية ع القهاوى»، وليس لها مبرر على الاطلاق للتحدث فى ذلك لانه لا يعرف أن هذا القاضى يتسم بالسرية المطلقة حتى مع أهل بيته وليس الفقر وفساد السلطة - على حسب د. أنس - هما سببا فى دخول هذا الشك فى نفوس بعض المصريين لان الأحكام والشواهد تؤكد استقلالية القضاء ونزاهته.

يختلف معه تماما ممدوح الوسيمى المحامى بالنقض حيث يؤكد أن الانطباع التشكيكى متواجد بالفعل لدى الشارع المصرى بسبب بعض الأحكام التى صدرت فى حق السياسيين وأصحاب النفوذ والتى كان اغلبها فى الجنح المستأنفة وأدى ذلك إلى ظهور انطباع تسييس القضاء وهذا الاعتقاد فى الغالب غير صحيح وما يسببه هم المتهمون أنفسهم والذين يحاولون سحب الشارع المصرى للحديث عن القضية أن المتهم مضطهد سياسيا وهذا ما حدث مع أيمن نور، فالدولة من بادىء الأمر تعرف أنه مزور لتوكيلات حزبه ولكنها غضت الطرف عن هذا الأمر تحسبا لما سيكون بمعنى إذا خرج عن خط السلطة تكشف كل شىء وهذا ما حدث ونظرا لأن المتهم سياسى فإنه حاول استغلال الأمر على أساس أنه مضطهد لكونه معارض للنظام، إلا أن عموم القضاء المصرى - على حسب الوسيمى - غير مسيس على الاطلاق ولا يحكم إلا من واقع ملفات بين يدى القاضى والدليل على ذلك وجود عدد كبير من رجال الاعمال والسياسيين الذين تمت محاكمتهم وانزال اقصى العقوبة عليهم وما يتضح فى ذلك شركات توظيف الأموال والتى تربى أصحابها فى أحضان السلطة.

ويطالب الرسيمي بنقل تبعية التفتيش القضائى للمجلس الأعلى وليس لوزارة العدل مما يضمن استقلالية تامة للقضاء فى جميع أحكامه القضائية.

يتفق معه أحمد شقير المحامى بالنقض حيث يؤكد أن السبب هو خلط الشارع بين الدور السياسى للمتهم والمحاسبة الجنائية له، والمواطن غائب عنه أن القضاء ينزه تماما أى مناصب أو علاقات سياسية للمتهم ومن ثم لا تدخل السياسة أبدا فى تلك المحاكمات ولكن الذى تسبب فى تشكك الشارع المصرى هو الإعلام وتناوله السياسى للقضايا، بينما يؤكد «شقير» أن هناك بعض القضاة خاصة فى المحاكم التجارية والمدنية. تشوبهم الشبهات وهناك أيضا على حسب «شقير» بعض قضايا الجنح خاصة قضايا النشر والتى يتم فيها مجاملة السلطة على حساب الخصم ويطالب شقير بأن تعمل إدارة التفتيش القضائى على تتبع ذلك ولا يكون دورها مقصورا فقط على العمل عند الشك إضافة إلى استقلال هذه الإدارة عن وزارة العدل.

أحمد عيسي المحامي بالنقض يطالب بأن يكون هناك قانون يحاكم المسئولين أثناء خدمتهم وتشكل هيئة تابعة مباشرة لرئاسة الجمهورية لمحاسبة السلطة التنفيذية وهذا ما يجعل المواطن لديه ثقة فى العدل بوجه عام وليس عدل القضاء فقط، وعلى حسب أحمد عيسى فإن فكرة التشكيك فى العدل ظهرت من بعد قضية الرشاوى للوسى ارثين الشهيرة ودخل فيها اسماء مسئولين ووزراء كبار فى الدولة وبعدما نظرت القضية فى محكمة شمال القاهرة صدرت أحكام شكك فى نزاهتها الشارع المصرى لشعوره أنها تمت على غير ما شرعه القانون، ومن ثم فى رأى «أحمد عيسى»، فإن المطلوب هو الاستقلال التام للقضاء فهذه السلطة العظيمة تتبع إداريا وزارة العدل ووزيرها أعلى قانونا من القاضى وله سلطة على قراراته وهذا اساس ايحاء الشارع المصرى بعدم استقلالية القضاء، أيضا تنقية القضاة لان منهم فى الآونة الأخيرة بالفعل لا يصلح لهذه المهمة من حيث عدم دراسة أوراق القضايا ومنهم من يدخل بعض التعديلات الشخصية وأراءه على القضية.

سامح اللبودى